

أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات (دراسة ميدانية)

الاستاذة الدكتورة يسرى منيف سيلامي

الاستاذ سلطان محمد الشوشان

تاريخ القبول

2023/11/15

تاريخ الاستلام

2023/9/8

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأثر الذي يشكله استخدام نظم المعلومات المحاسبية عبر توفر متطلبات النظام والخبرة العلمية والعملية في فاعلية التدقيق الضريبي، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد صمم الباحث استبانة تم توزيعها بطريقة عشوائية على عينة مكونة من (200) مدقق ضريبي عاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، وبعد إجراء التحليل الإحصائي لنتائج الاستبانة؛ فقد أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لنظم المعلومات المحاسبية التي تم قياسها من خلال كل من توفرت فيه متطلبات النظام والخبرة العلمية والعملية مجتمعين ومنفردين على فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استخدام نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات؛ لأنها تقود إلى إمكانية التحقق من صحة الإيرادات والنفقات في الدائرة، كما أوصت على أهمية التأكد من أنها تسير وفقا للخطة المعدة مسبقا ووفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات واللوائح، واستخدام الموازنات التقديرية؛ لما لها من أثر إيجابي على ميزانية الدولة.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية، فاعلية التدقيق الضريبي، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

The Impact of utilizing Accounting Information Systems on the Effectiveness of Tax Audit An Empirical Study on Jordanian Income and Sales Tax Department

Abstract

The language of the provided text is English. The text discusses a study that aimed to assess the impact of using accounting information systems, considering factors like system requirements and the scientific and practical experience of tax auditors, on the effectiveness of tax auditing in the Jordanian Income and Sales Tax Department. The study involved distributing a questionnaire to a sample of 200 tax auditors, and the results, obtained through statistical analysis, indicated a statistically significant positive impact of accounting information systems on tax auditing effectiveness. The study recommends enhancing the use of accounting information systems in the department to verify the validity of revenues and expenditures, ensuring compliance with plans, laws, regulations, instructions, and bylaws, and utilizing estimated budgets for a positive impact on the state budget.

Keywords: Accounting Information System, effectiveness of tax audit, income and sales tax department in Jordan.

المقدمة

تعدُّ الضرائب من الموارد السيادية المهمة للدولة؛ ولذلك احتلت الصدارة بين الإيرادات العامة، واستحوذت على اهتمام متزايد في الدراسة والتطبيق، الأمر الذي يستلزم تحديدها وتوضيحها وتدقيقها، حيث يتمثل التدقيق الضريبي بمجموع العمليات التي تأتي ضمن مهام الإدارة الضريبية بهدف التحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين، بهدف اكتشاف العمليات غير القانونية والمخفية التي تهدف إلى التملص والتهرب من دفع الضريبة وتقويمها.

تعدُّ نظم المعلومات المحاسبية من أهم النظم المنتجة للمعلومات المفيدة لمتخذي القرارات، نظراً لإسهام المعلومات المحاسبية في تخطيط مستقبل المنظمة، ومساعدتي متخذي القرارات في بناء قراراتهم بالاستناد على معلومات دقيقة. وتستخدم نظم المعلومات المحاسبية كأداة لتوفير المعلومات، حيث جاءت لتسيير الأعمال التي تتعلق بالأمور المالية للمؤسسات، وتحسين فاعليتها؛ الأمر الذي دعا العديد من المؤسسات الخاصة والحكومية لتبني هذه الأنظمة بهدف الاستفادة منها (خداش وصيام، 2003). حيث تظهر أهمية نظم المعلومات المحاسبية من خلال مفهوم رقم (2) للمحاسبة المالية والذي بموجبه عرفت لجنة المعايير المحاسبية (FASB) المحاسبة على أنها نظام للمعلومات، وأن الهدف الرئيس للمحاسبة هو تزويد المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات؛ ولذلك فإن لجنة تعديل المنهج المحاسبي أوصت بأن منهج تعليم المحاسبة يجب أن يؤكد بأن المحاسبة هي عملية تحديد للمعلومات تهينتها قياسها وتوصيلها، كما يظهر الغرض الرئيس لأي نظام معلومات محاسبية هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجيين كالزبائن (الجنابي، والجزراوي، 2018).

تعريف النظام

يعرّف النظام بأنه مجموعة من الموارد والعناصر المترابطة (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال والسجلات...) التي تتفاعل مع بعضها بعضاً داخل إطار معين، وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف، أو مجموعة من الأهداف ضمن ظروف بيئية معينة (رجم، 2018).

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

تعدُّ نظم المعلومات المحاسبية إحدى مكونات نظم المعلومات الإدارية؛ إذ يعتبر نظام المعلومات الإدارية تجميعاً لنظم معلومات فرعية تتكامل مع بعضها بعضاً؛ لتقوم بتحقيق مستوى شمول نظام المعلومات الإدارية، وهناك العديد من الباحثين الذين تناولوا مفهوم نظم المعلومات المحاسبية.

حيث عرّفت نظم المعلومات المحاسبية على أنها إحدى النظم الفرعية في المؤسسة الاقتصادية، حيث يتكون هذا النظام من عدة نظم فرعية بحيث يكون أداؤها مع بعضها بعضاً بصورة مترابطة ومتبادلة؛ وذلك بهدف تقديم أفضل المعلومات الحالية والتاريخية، المالية منها وغير المالية لجميع الجهات المهتمة بموضوع بأمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها (نصيرة، 2020)

كما تعرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها إحدى النظم الفرعية للمعلومات داخل الشركات تضم مجموعة من الإمكانيات الآلية والبشرية المسؤولة عن تزويد بالمعلومات المستقاة من البيانات التاريخية؛ بهدف مساعدة الإدارة وغيرها من الأطراف المعنية في عملية اتخاذ القرار والتخطيط والرقابة (قضاة، 2010).

كذلك تعرّف نظم المعلومات المحاسبية على أنها نظم تقوم بمعالجة المحاسبة المعاملات، وتوفير المعلومات للمستخدمين المهتمين التي يتم استخدامها؛ لجعلها فعالة في القرارات، ولمساعدة الإدارة على تنفيذ الأنشطة التجارية بشكل صحيح، وأخيراً لقياس أداء الشركة، إذ يجب أن نأخذ في الاعتبار أن نظم المعلومات المحاسبية لها آثار مهمة على أداء الشركة (Albertina,2021)

كما تعرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها أجزاء وأنظمة فرعية ترتبط مع بعضها ومع البيئة المحيطة بها كمجموعة واحدة يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها النظام الشامل للمحاسبة (جل، 2010)

ويلاحظ من التعريفات السابقة أن نظم المعلومات المحاسبية تختص بإدخال البيانات المحاسبية ومعالجتها؛ لتؤدي دورها كجزء مهم من نظم المعلومات الإدارية في المنظمات التي تهدف إلى توفير المعلومات الملائمة والموضوعية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمات، وتمتاز هذه النظم بدقتها وسرعة إنجازها للعمل.

التدقيق الضريبي

يُعدُّ تدقيق الحسابات النواة الأولى التي وضعت من أجله القواعد والإجراءات لأعمال التدقيق الضريبي، نظراً لوجود العلامات المشتركة بينهما؛ إذ أدرجت مهنة تدقيق الحسابات ضمن قواعدها دور كل من المدقق الضريبي وصنفته في أبواب خاصة به تحت تسمية باب تدقيق الالتزام، حيث أطلقت تسمية المدقق الضريبي في باب خاص يسمى باب أنواع المدققين، وانطلاقاً من سرعة الأحداث الاقتصادية والاجتماعية استطاع قانون ضريبة الدخل أن يرى النور في عام (2014)، حيث صدر قانون رقم (34)، وبوشر بالعمل به عام (2015). هذا القانون الذي جعل لضريبة الدخل قواعد مهمة تركز عليها ضريبة الدخل تقوم على ثلاث مهام رئيسية، وهي: تسجيل الضريبة، وتدقيق ضريبة الدخل، وتحصيل ضريبة الدخل، ويتم تنفيذ برامج التدقيق في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من خلال تقسيم المكلفين إلى ثلاثة شرائح هي كبار ومتوسطي وصغار دافعي الضرائب، هذه التطورات في ضريبة الدخل سبقها عقبات على المستوى المحلي تمثلت بكونها قسم تابع لوزارة المالية عام

(1933) إلى أن استقلت بإدارة خاصة بها عام (1951)، ونظراً لذلك تبرز الأهمية الكبرى الذي تؤديها ضريبة الدخل في الحفاظ على المال العام، والحرص على المصلحة العامة من أي تلاعب بقيمة الضريبة لأي طرف من الأطراف؛ الأمر الذي أدى إلى استقلال قانون خاص بضريبة الدخل.

مفهوم الضريبة

يصعب الحديث عن مفهوم التدقيق الضريبي دون الوقوف عند مفهوم الضريبة التي تعد الركيزة الأساسية للانطلاق إلى تعريف التدقيق الضريبي، ولا يخرج مفهوم الضريبة مع تعدد تعريفاته عن كونه فريضة جبرية تُدفع للدولة، ومن هنا نتطرق للتعريف الأول للضريبة حيث تم تعريفها بأنها فريضة غير جزائية تُدفع من القطاع الخاص للقطاع العام؛ للوصول للغايات الاقتصادية دون أي مقابل، ويتم تحديدها بشكل سابق (Someerfield et al., 2007).

التدقيق الضريبي

يعرف مفهوم التدقيق الضريبي (Tax Audit) بأنه عبارة نشاط أو مجموعة من النشاطات التي تقضي إلى تحديد مدى التزام المكلف بشكل صحيح عن طريق تقييم التزام المكلف بالقوانين الضريبية السارية، والتحقق من دقة وصحة القرارات الضريبية التي تم تقديمها (دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، 2015، ص12). هذه العملية التدقيقية تحتاج إلى شخص يقوم بهذه المهمة الرسمية من خلال تقدير قيمة الضريبة، واحتساب المبالغ المطلوبة، وفحص القرارات الضريبية التي يتم فرضها على المواطن المكلف. هذا الموظف الرسمي الذي حدد دوره قانون ضريبة الدخل، وأطلقت عليه تسمية المدقق الضريبي من خلال قانون ضريبة الدخل رقم (34) عام (2014). يشير (قانون ضريبة الدخل رقم 34، 2014) إلى إن الدور الأساسي لبرنامج التدقيق الضريبي هو التأكد من مدى التزام المكلفين بالقوانين الضريبية السارية، وعمليات التدقيق هي إجراء روتيني تقوم به الدوائر الضريبية في كافة أنحاء العالم، حيث يقوم بهذه العملية المدقق الضريبي (Tax Auditor)، وهو شخص يقوم بمهمة التدقيق الضريبي من خلال تقدير قيمة الضريبة، واحتساب المبالغ المطلوبة، وفحص القرارات الضريبية التي يتم فرضها على المكلفين (قانون ضريبة الدخل رقم 34، 2014)، ويركز برنامج التدقيق على تعزيز الالتزام الطوعي، وتوضيح تطبيقات القانون والتعامل مع الإخفاق في تحقيق الدخل والمبيعات واقتطاع الضريبة، كما يركز على تدقيق الدفاتر والسجلات والقضايا المالية للمكلف؛ للتحقق من أن الإيرادات والمبالغ المذكورة في القرارات الضريبية منسجمة مع القوانين الضريبية، فالتدقيق يمكننا أيضاً من اكتشاف الأخطاء التي يمكن أن تكون ارتكبت في الماضي بحيث نقدم النصح والإرشاد للمكلفين بشكل صحيح و/أو نحسن القوانين والإجراءات لضمان تحسين مستوى الالتزام في المستقبل؛ فهدفنا النهائي هو تعزيز الالتزام الطوعي.

أثر نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية التدقيق الضريبي

يظهر مفهوم نظم المعلومات المحاسبية (Accounting Information Systems) تتمثل بالنظم التي تقوم بتسجيل بالعمليات المحاسبية ومعالجتها، وإعداد التقارير المالية (جل، 2010)، ويتم قياسها من خلال:

- توفر متطلبات النظام: وتتمثل بجميع المعدات، والتجهيزات اللازمة لعمل النظام المحاسبي التي تمكنه من أداء خدماته ووظائفه بالطريقة المثلى.
 - الخبرة العلمية والعملية لدى الموظفين والعاملين عليه: وتتمثل بالمعرفة في التعامل مع النظام المحاسبي الموجودة لدى الموظفين المكتسبة من العلم والتطبيق العملي.
- أدى وجود التطور وزيادة المنشآت الحكومية والخدمات العامة، وزيادة الأعباء التي تتحملها حكومات الدول إلى ضرورة توفر نظام رقابة موحد، يراقب المصروفات والإيرادات وينظمها؛ وذلك من خلال تقرير موحد يوفر المعلومات الحسابية؛ لمساعدة الدول في التخطيط والإشراف، لما له من أثر في المحافظة على المال العام وعلى إيجاد رؤية واضحة للدولة من خلال التقارير المحاسبية التي توفر المعلومات التي تستطيع الدولة أن تواكب من خلالها المستجدات والتطورات، حيث يتم تحديد المقصود بفاعلية التدقيق الضريبي (Effectiveness of Tax Audit) بأنها مدى تحقيق التدقيق الضريبي لأهدافه المتمثلة بزيادة الإيرادات الضريبية بعدالة، وتخفيض عدد قضايا المنازعات الضريبية، وتخفيض مدة الدورة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي (Brouno & Feld, 2012: 32). وبالتالي إحتاج الأمر لوجود وسيلة وأداة تقوم على عرض المصروفات والإيرادات لتنظيم أعمالها المالية، وهو ما دعا إلى وجود مفهوم الموازنة من خلال الرقابة المالية والإدارية التي تكفل الحفاظ على المال العام، وتوفير المعلومات التي تسهم في دراسة الموازنات في السنوات السابقة، ومعرفة المصروفات والإيرادات للدولة التي تمكن الدولة من تنظيم عملها المالي للارتقاء بالخدمات العامة للمواطنين (الشبيل والمومني، 2013).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

أدت التحولات التكنولوجية المتسارعة إلى ارتباط الواقع الضريبي ارتباطاً مباشراً بطبيعة المخرجات المنبثقة عن نظم المعلومات المحاسبية لا سيما ان الارتباط بين المخرجات والواقع الضريبي ارتباطاً طردياً، ومن هنا فقد ازداد توجه المؤسسات نحو استخدام وتبني نظم المعلومات المحاسبية في مختلف دول العالم بشكل عام، وفي الأردن بشكل خاص، الأمر الذي أدى إلى ظهور مسؤوليات جديدة تقع على عاتق التدقيق الضريبي؛ لتفادي المخاطر والأخطاء المحتملة أثناء التعامل مع مثل هذه الأنظمة، مما قد يؤثر على فاعلية عملية التدقيق الضريبي، وهذا ما أكدته دراسة (العقيلي، 2022) التي أكدت على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية أنظمة المعلومات بأبعادها المدخلات المعالجة، والمخرجات المخزنة في تحسين التدقيق الضريبي من وجهة نظر مدققي الضريبة في الدراسات السابقة. وتتلخص مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال الآتي:

هل يوجد أثر لنظم المعلومات المحاسبية في فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات؟

ويتفرع عنه السؤالان الفرعيان الآتيان:

1. هل يوجد أثر لتوفر متطلبات النظام في فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية؟
2. هل يوجد أثر للخبرة العلمية والعملية في فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه دوائر ضريبة الدخل والمبيعات في تحسين ميزانية الدولة وواراداتها؛ ولأن العدالة في فرض الضرائب هي من أهم مبادئ التشريعات الضريبية؛ فإنه يجب الاهتمام بفاعلية التدقيق الضريبي، كما أن نظم المعلومات المحاسبية التي أصبحت تستخدم في معظم المؤسسات الحكومية والخاصة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التدقيق حيث إن أحد مهام المدقق المحاسبي التأكد من سلامة النظام المحاسبي، الأمر الذي دعا إلى البحث فيما إذا كان هناك أثر لنظم المعلومات المحاسبية المقاسة بكل من (توفر متطلبات النظام، والخبرة العلمية والعملية) في فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة الدخل والمبيعات الأردنية؛ وذلك بهدف مساعدة الجهات الرسمية المعنية على تحسين عملية التدقيق الضريبي، وتحديد العوامل المؤثرة فيها.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى:

1. تحديد واقع نظم المعلومات المحاسبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.
2. التعرف إلى مستوى تحقيق التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.
3. التعرف إلى أثر نظم المعلومات المحاسبية ومتغيراتها، وما تعززه هذه المتغيرات في فاعلية التدقيق الضريبي .
4. تقديم التوصيات والمقترحات للمهتمين على المستويين المهني والأكاديمي.

فرضيات الدراسة

تم بناء الفرضيات اعتماداً على أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات المحاسبية في فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

$H_{01.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر متطلبات النظام في فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

$H_{01.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة العلمية والعملية في فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

الدراسات السابقة

ظهرت العديد من الدراسات حول موضوع العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والتدقيق الضريبي،

ومنها دراسة (العقيلي، 2022) التي هدفت إلى تحديد أثر فاعلية أنظمة المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية في تحسين التدقيق الضريبي: الدور المعدل لرأس المال البشري؛ ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، إذ تم تطوير استبانة مكونة من (183) موزعة على وحدة المعاينة المكونة من مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، وأظهرت النتائج أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية أنظمة المعلومات بأبعادها المدخلات المعالجة، والمخرجات المخزنة في تحسين التدقيق الضريبي من وجهة نظر مدققي الضريبة، وقد أوصت الدراسة بأهمية قيام ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية بتوفير أجهزة حديثة تتناسب كفاءتها مع حجم العمل المطلوب إنجازه في الدائرة.

كما أجرى (الأقرع، 2017) دراسة هدفت إلى قياس أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الضريبي من وجهة نظر مدقق ضريبة الدخل في الأردن، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين في مديريات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات العاملة في العاصمة عمان، والبالغ عددها (12) مديرية، حيث تمكن الباحث من الوصول إلى (8) مديريات وبواقع (304) مدقق مزاول لأعمال التدقيق، وتم توزيع (173) استبانة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات المحاسبية بعناصرها مجتمعة على جودة التدقيق الضريبي، وعناصرها: (الأهلية، الموضوعية، جودة أداء العمل) من وجهة نظر عينة الدراسة، كما أظهرت النتائج أن بُعد الرقابة الداخلية كان له الإسهام الأكبر في التأثير بتحقيق جودة التدقيق الضريبي، حيث إن نظام المعلومات المحاسبي يكتشف الأخطاء، ويوفر معلومات تساعد في تحديد المشاكل المحتملة أثناء تنفيذ المعاملات الضريبية. وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها زيادة اهتمام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بنظام المعلومات المحاسبي ومكوناته؛ لما له من أثر رئيس ومباشر في تحقيق مفهوم جودة التدقيق الضريبي.

كما هدفت دراسة (أبو لبن، 2017) إلى قياس أثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية (ملاءمة المعلومات، وموثوقية المعلومات، وقابلية مقارنة المعلومات، وثبات المعلومات) المستخدمة لدى دائرة ضريبة الدخل، والمبيعات في الحد من التهرب الضريبي الذي يعد أحد أهم المشاكل التي تواجهها دائرة ضريبة الدخل، والمبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية. وعليه قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي في عرض البيانات، وتحليلها للوصول إلى نتائج الدراسة تم توزيع استبانة حيث تكون مجتمع الدراسة من دوائر ضريبة الدخل، والمبيعات في عمان، والزرقاء، وتكونت عينة

الدراسة من (336) مدققاً ضريبياً؛ إذ توصل الباحث لأهم النتائج، ومنها أنه يوجد أثر لخصائص نظام المعلومات المحاسبية المستخدمة لدى دائرة ضريبة الدخل، والمبيعات في الحد من التهرب الضريبي. وفي ضوء النتائج قدم الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها تأهيل وتدريب موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وزيادة كفاءتهم من خلال البرامج التدريبية اللازمة. علاوة على توجيه دائرة ضريبة الدخل، والمبيعات بتطوير نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة لديها.

ومنها دراسة (Dimitra et al., 2015) التي هدفت إلى معرفة العلاقة بين فعالية التدقيق الضريبي، والتشريعات الضريبية، واستخدام أدوات نظام المعلومات المحاسبية المتخصصة في اليونان؛ إذ تم استخدام قدرة مدققي الحسابات الضريبية العامة لمتابعة المخالفات الضريبية كمقياس للفعالية التدقيق الضريبي؛ ولتحقيق هذه الغاية تم تصميم استبيان من قبل الباحثين لمعرفة العلاقة بين فعالية التدقيق الضريبي، والتشريعات الضريبية، واستخدام أدوات نظام المعلومات المحاسبية المتخصصة، حيث تم توزيع هذا الاستبيان على (200) من مراجعي الضرائب، الذين يعملون في وكالات الضرائب العامة اليونانية، وتم استخدام المنهج الوصفي لتحليل عينة الدراسة، وتظهر النتائج أن استخدام أدوات نظام المعلومات المحاسبية تمكن مدققي الحسابات الضريبية من تتبع المخالفات الضريبية بشكل صحيح، مما يسهم في زيادة فعالية التدقيق الضريبي، ويقترح أيضاً أن التغييرات المستمرة في التشريع الضريبي تمنع مراقبي الحسابات الضريبية من أن تكون فعالة في عملها؛ لذلك توصي هذه الدراسة بالتدخل المباشر للسياسات، بما في ذلك تبسيط التشريعات الضريبية، وتحسين تدريب المدققين الضرائب في استخدام نظم المعلومات، كما هدفت دراسة (Altarwneh et al., 2015) إلى معرفة أثر نظام المعلومات الحاسوبية في الحد من التهرب الضريبي في شركات الأردنية، ومعرفة أثر نظام المعلومات الحاسوبية في فعالية التدقيق الضريبي، من أجل تحقيق غايات الدراسة لجأ الباحثين إلى تصميم استبيان؛ لمعرفة أثر نظام المعلومات الحاسوبية في كل من (الحد من التهرب الضريبي، وفعالية التدقيق الضريبي)، حيث تم توزيع هذا الاستبيان على (100) من مقدري وموظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، وتم استخدام المنهج الكمي التحليلي. وتظهر نتائج الدراسة إلى وجود أثر لنظام المعلومات الحاسوبية المطبقة من قبل الإدارات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن في الحد من التهرب الضريبي، وزيادة فعالية التدقيق الضريبي من قبل موظفي دائرة الضريبة.

التعقيب على الدراسات السابقة

1. لقد قامت هذه الدراسة بالبحث في استخدام نظم المعلومات المحاسبية من خلال العوامل (توفر متطلبات النظام، والخبرة العلمية والعملية) وأثرها في فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة الدخل والمبيعات الأردنية.
2. من خلال استطلاع الدراسات السابقة يلاحظ أن هذه الدراسة تميزت عن الدراسات السابقة في العديد من الجوانب، حيث إن معظم الدراسات السابقة قد تناولت جزءاً

من عوامل الدراسة، حيث قامت بعض الدراسات بالتطرق إلى نظم المعلومات المحاسبية مع عوامل أخرى، في حين قامت دراسات أخرى بفحص فعالية التدقيق مع عوامل أخرى.

3. معظم الدراسات السابقة قامت بالتطرق إلى التدقيق الداخلي والخارجي، في حين قامت هذه الدراسة بالتطرق إلى التدقيق الضريبي وتطبيق هذه الدراسة على دائرة ضريبية الدخل والمبيعات، وعلى الرغم من تشابه هذه الدراسة إلى حد كبير مع دراسة (الأقرع، 2017) إلا أنه هناك اختلاف جوهري بين هذه الدراسة والدراسة الحالية، وهو الفترة التي تم إجراء الدراسة فيها، فضلاً عن مجتمع الدراسة.
4. أما الدراسة الحالية فقد تم إجراؤها في ظل صدور القانون الجديد لضريبة الدخل والمبيعات رقم (34) لسنة (2014)، حين تم تطبيق هذه الدراسة على فاعلية وظيفة التدقيق الضريبي بشكل خاص؛ وذلك بسبب الأهمية التي تحتلها وظيفة التدقيق الضريبي عن غيرها من الوظائف في الدائرة، كما تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في فترة الدراسة التي تم اختيارها.

إجراءات الدراسة

اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة؛ لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، ولجمع بيانات الدراسة قام الباحث بالاعتماد على استبانة تم تصميمها خصيصاً بهدف توزيعها على عينة الدراسة خلال العام (2016).

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، والبالغ عددهم (305) مدقق ضريبي في دوائر ضريبة الدخل في عمان، وذلك كما هو مثبت من قبل الموارد البشرية لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية لعام (2016).

جدول (1) التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	البند
عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق الضريبي		
1.1%	2	أقل من 5 سنوات
43.2%	76	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
34.7%	61	من 11 سنة إلى أقل من 15 سنة
21%	37	أكثر من 15 سنة
المؤهل العلمي		
0%	0	دبلوم
84.1%	148	بكالوريوس
13.1%	23	ماجستير
2.8%	5	دكتوراه
التخصص		
78.4%	138	محاسبة
2.8%	5	علوم مالية ومصرفية
2.3%	4	اقتصاد
0%	0	إدارة أعمال
16.5%	29	أخرى
الشهادات المهنية الحاصل عليها		
1.7%	3	CPA
2.3%	4	ACPA
3.4%	6	JCPA
1.1%	2	CMA
91.5%	161	لا أحمل
100%	176	المجموع

يتبين من الجدول (1) التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة، ويتضح من الجدول أن جميع أفراد عينة الدراسة يحملون شهادة البكالوريوس فما فوق، كما يتضح أن المحاسبة هي تخصص أغلب عينة الدراسة؛ إذ بلغ الذين يحملون تخصص المحاسبة ما نسبته 78.4% من عينة الدراسة في حين كان 2.8% منهم تخصصهم علوم مالية ومصرفية و 2.3% يحملون تخصص اقتصاد أما النسبة المتبقية 16.5% وهي تمثل الأفراد الذين يحملون تخصصات متفرقة، مثل: القانون، وعلم الحاسوب، وعلم النفس. أما فيما يتعلق بالخبرة في مجال التدقيق الضريبي فيلاحظ امتلاك جزء كبير من أفراد عينة الدراسة الخبرة الكافية، حيث كانت نسبة الذين يمتلكون خبرات تزيد عن خمسة سنوات ما نسبته 98.9% من أفراد العينة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الثبات في الاستبانة كما تم توضيحه سابقاً.

أداة الدراسة

للحصول على البيانات اللازمة للدراسة قام الباحث بتصميم استبانة كأداة للدراسة؛ وذلك من أجل الإجابة عنها من قبل (المدققين الضريبيين) في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، ومن أجل التحقق من الصدق الظاهري للمقياس (Face Validity) تم عرض الاستبانة على نخبة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في عدة جامعات، بقصد الاستفادة من خبراتهم المعرفية في تحكيم أسئلة الاستبانة، والتحقق من مدى صدق محاورها وفقراتها، وقد بلغ عدد المحكمين (11) محكماً من أكثر من جامعة، حيث تم الأخذ بأرائهم، وتم إعادة صياغة بعض الفقرات وإجراء التعديلات المطلوبة على نحو دقيق؛ لتحقيق التوازن بين مضامين الاستبانة في فقراتها، وقد تكونت الاستبانة من قسمين كما يأتي:

جدول (2) مكونات أداة الدراسة

عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق الضريبي، والمؤهل العلمي، والتخصص، والشهادات المهنية الحاصل عليها.	القسم الأول: المعلومات الديموغرافية، وتمثل في:
القسم الثاني: فقرات الاستبانة، وتمثل في:	
الفقرات من 1 – 10	مدى توفر متطلبات النظام الإلكتروني المطبق.
الفقرات من 1 – 10	الخبرة العلمية والعملية للعاملين على النظام.
الفقرات من 1 – 10	فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

ولبيان معدلات الإجابات لأسئلة الدراسة قام الباحث باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات عن أسئلة الدراسة، والنتيجة العامة لكل محور، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار مراعاة أن يتدرج مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale) المستخدم في الدراسة بشكل صحيح، فعند الأخذ بعين الاعتبار أن المتغير الذي يعبر عن خيارات هو مقياس ترتيبي، فإن الإجابات المحتملة له تعبر عن الأوزان (Weights)، وهي (موافق بشدة=5، موافق=4، محايد=3.....) وبناءً عليه يتم حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) لها، ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً (حاصل قسمة 4 على 5)، حيث 4 تمثل عدد المسافات، وتمثل 5 عدد الاختيارات، فيكون الناتج 0.80 ويصبح التوزيع كما يأتي:

المستوى	المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.79
غير موافق	من 1.80 إلى 2.59
محايد	من 2.60 إلى 3.39
موافق	من 3.40 إلى 4.19
موافق بشدة	من 4.20 إلى 5

ثبات أداة الدراسة

أحد أهم العناصر الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إعداد الاستبانة هو اختبارها، والتأكد من توفر عنصري الثبات والصدق فيها، حيث يقصد بمعامل الثبات (Reliability) استقرار المقياس، وعدم تناقضه مع نفسه، وبمعنى آخر أن يعطي نفس النتائج إذا تم إعادة تطبيقه على نفس العينة؛ ولتحقيق هذه الغاية فقد تم استخدام طريقة الاختبار، وإعادة الاختبار (Test-Retest Reliability) حيث قام الباحث بإجراء اختبار أولي لأداة الدراسة على عينة مؤلفة من 20 من (المدققين الضريبيين) في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية في شهر 8 من عام (2016) حيث تم إعادة الاختبار بعد فترة، وتبين أن التطابق في إجابات أفراد العينة قد بلغ 74%، وهي نسبة تدل على وجود درجة عالية من الثبات في الاستبيان، في حين يعني معامل الصدق (Validity) أن المقياس يقيس ما تم وضعه لقياسه، وللتأكد من دقة النسبة السابقة فقد تم اختبار الثبات والصدق لأسئلة الاستبانة بالاستعانة بطريقة معادلة الاتساق الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، والذي يُعنى بتحديد مدى الاعتماد على أداة القياس في إعطاء ذات النتائج أو نتائج متقاربة، فيما لو تم تكرار عمليات القياس في ظروف مشابهة على العينة نفسها، أو على عينة مماثلة، وقد بلغت قيمة ألفا كرونباخ على النحو الآتي:

جدول (3) اختبار أداة الدراسة

الصدق	الثبات	عدد الأسئلة	العنوان
0.827	0.684	10	مدى توفر متطلبات النظام الإلكتروني المطبق.
0.811	0.658	10	الخبرة العلمية والعملية للعاملين على النظام.
0.874	0.765	10	فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.
0.816	0.667	30	المجموع

بالنظر إلى الجدول (3) يلاحظ أن نسب معامل (ألفا كرونباخ) تشير إلى وجود درجة عالية من الثبات لجميع أسئلة الاستبانة، حيث كان معامل ألفا مقبول إحصائياً لجميع

العناصر المكونة للاستبانة؛ وذلك لكون جميع المتغيرات كانت أعلى من (60%)، حيث حصلت الاستبانة ككل على درجة ثبات (0.667).

نتائج الدراسة ومناقشتها

بناءً على ما سبق ذكره يمكن عرض نتائج هذه الاجابات كما في الجداول الآتية، حيث تم ترتيب البنود داخل كل محور من المحاور حسب قيمة الوسط الحسابي لكل سؤال بشكل تصاعدي، وذلك بهدف تسلسل عرضها بشكل أفضل:

الجدول (4) التحليل الوصفي لأسئلة المتغير المستقل الأول

النتيجة	S - Deviation	Mean	مدى توفر متطلبات النظام الإلكتروني المطبق
موافق	1.31	3.59	تتوفر التحسينات والتطويرات الدورية اللازمة للنظام المطبق وفقاً لاحتياجات المستخدمين له.
موافق	1.01	4.02	تتوفر متطلبات الحماية المادية والتقنية وكافة نظم منع الاختراق التي تمنع الوصول إلى قواعد البيانات من قبل الأشخاص غير المخولين.
موافق	0.830	4.02	يتم أخذ ملاحظات دورية من الموظفين العاملين عن النظام تتعلق بأدائه وجودة عمله بهدف تحسينه.
موافق بشدة	0.850	4.20	تتوفر التحديثات اللازمة للنظام المطبق بشكل دوري التي تهدف إلى حل جميع المشاكل والأخطاء الموجودة داخل النظام.
موافق بشدة	0.820	4.25	تتوفر الرقابة اللازمة على النظام من خلال تحديد صلاحيات الدخول للأشخاص المخولين فقط.
موافق بشدة	0.920	4.31	يحتوي النظام على بيانات متكاملة تشمل جميع الوثائق والملفات والسجلات التي تساعد على تحقيق هدف النظام بفاعلية.

متوافق بشدة	1.03	4.34	تتوفر كافة الأجهزة الحاسوبية والأدوات المادية اللازمة التي تمثل البنية التحتية للنظام الإلكتروني الحالي.
متوافق بشدة	0.850	4.41	تتوفر شبكة إنترنت للنظام المطبق تمتلك السرعة والكفاءة اللزمين لتسيير عمل النظام.
متوافق بشدة	0.610	4.70	يتوفر العدد الكافي من الأفراد ذوي المهارة والخبرة في مجال نظم المعلومات الإلكترونية المختصين بتشغيل وصيانة النظام الإلكتروني الحالي.
متوافق بشدة	0.490	4.74	تتوفر شبكات الربط اللازمة لربط النظام مع كافة الدوائر الحكومية الأخرى التي تلزم المدقق الضريبي لتسيير عمله بأفضل وجه.
متوافق بشدة	0.470	4.25	نتيجة المحور كامل

يعرض الجدول (4) التحليل الوصفي للإجابات على أسئلة المحور الأول المتعلق بالمتغير المستقل (مدى توفر متطلبات النظام الإلكتروني المطبق)، ويتضح من الجدول أن أدنى بند ترتيبياً فيما يتعلق بمتوسط الاجابات فيه هو البند الذي ينص على "تتوفر التحسينات والتطويرات الدورية اللازمة للنظام المطبق وفقاً لاحتياجات المستخدمين له"، بينما كان أعلى بنداً هو البند الذي ينص على "تتوفر شبكات الربط اللازمة لربط النظام مع كافة الدوائر الحكومية الأخرى التي تلزم المدقق الضريبي لتسيير عمله بأفضل وجه"، كما يتضح من الجدول أن مجمل الاجابات فيه قد حازت على متوسط حسابي (4.25)، وحسب مقياس (ليكرت) الخماسي تكون نتيجة هذا المحور هي (متوافق بشدة)، ويمكن تعزى هذه النتيجة إلى التوجه الذي تقوم به الحكومة الأردنية تجاه تطبيق تكنولوجيا المعلومات في شتى الدوائر الحكومية؛ وذلك بسبب المزايا التي تحققها التكنولوجيا في تسيير الأعمال، ولا بد من الإشارة إلى أن قيمة الانحراف المعياري للمتغير المستقل الأول قد بلغت (0.470) والتي تشير إلى مدى تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي البالغ مقداره (4.25)، والناجمة عن اختلاف إجابات أفراد عينة الدراسة

عن أسئلة المتغير المستقل الأول، والمتمثل بمدى توفر متطلبات النظام الإلكتروني المطبق.

الجدول رقم (5) التحليل الوصفي لأسئلة المتغير المستقل الثاني

النتيجة	S - Deviation	Mean	الخبرة العلمية والعملية للعاملين على النظام
موافق	1.00	4.06	يستطيع الموظفون العاملون على النظام إنجاز أعمالهم من خلاله بسهولة دون الحاجة إلى اللجوء إلى طلب المساعدة من المختصين.
موافق	0.94	4.08	تقدم الدائرة الدورات التدريبية اللازمة بشكل كافٍ للمدققين الضريبيين التي تهدف إلى ضمان القدرة على العمل على الأنظمة المحاسبية المختلفة بشكل صحيح.
موافق	0.93	4.15	تتوفر الكتيبات والمطويات الكافية التي توضح الإرشادات اللازمة حول النظام الإلكتروني وتوضح كيفية التعامل معه بسهولة ويسر.
موافق بشدة	0.87	4.20	يتصف النظام ببساطته والسهولة في التعامل معه في إنجاز الأعمال دون الحاجة إلى اللجوء إلى طلب المساعدة من المختصين.
موافق بشدة	0.83	4.23	يتوفر لدى العاملين على النظام المهارة الكافية والخبرات التي تمكنهم من التعامل مع كافة التقنيات الأخرى المرتبطة بالنظام.
موافق بشدة	0.79	4.27	يتوفر التوجيه والإرشاد والتدريب اللازمين للموظفين عند عمل أي تحديث على النظام.
موافق بشدة	0.87	4.30	يتم إدخال البيانات إلى النظام بصورة صحيحة، دون حدوث أخطاء ومشاكل.
موافق بشدة	0.74	4.31	يتمتع الموظفون العاملون على النظام بقاعدة كبيرة من المعرفة حول كيفية العمل مع الأنظمة المحاسبية المختلفة.
موافق بشدة	0.76	4.38	تتوفر المعلومات المحاسبية الكافية والخبرة لدى العاملين على النظام والتي تمكنهم من التعامل معه بشكل صحيح.
موافق بشدة	4.32	4.64	يتمتع المدققون الضريبيون العاملون على النظام بقاعدة كبيرة من المعرفة حول كيفية العمل مع الأنظمة المحاسبية المختلفة.
موافق بشدة	0.62	4.29	نتيجة المحور كامل

يعرض الجدول (5) التحليل الوصفي لإجابات أسئلة المتغير المستقل (الخبرة العلمية والعملية للعاملين على النظام)، ويلاحظ أن معظم بنود هذا المحور حصلت على متوسطات حسابية متقاربة إلى حد كبير حيث كانت نتيجة أغلبها موافق بشدة، الأمر الذي يفسر الحصول على متوسط حسابي (4.29)، وانحراف معياري (0.62) في مجمل الإجابات، وحسب مقياس (ليكرت) الخماسي تكون نتيجة هذا المحور هي (موافق بشدة)، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى امتلاك عينة الدراسة المؤهلات العلمية الكافية التي تضمن لهم القدرة الكافية في التعامل مع التكنولوجيا؛ وذلك بسبب الدور الذي تقوم به دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية من الاهتمام بتدريب وتطوير الموظفين فيها من خلال عقد الدورات والندوات التي من شأنها زيادة كفاءة موظفيها في حقل الاختصاص الوظيفي والعمل، وذلك كما تم توضيحه في الجدول رقم (4) التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة، ولا بد من الإشارة إلى أن قيمة الانحراف المعياري للمتغير المستقل الثاني قد بلغت (0.62) والتي تشير إلى مدى تشتت الإجابات عن الوسط

الحسابي البالغ مقداره (4.29) والناجمة عن اختلاف إجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة المتغير المستقل الثاني، والمتمثل بتوفر الخبرة العلمية والعملية على النظام.

الجدول (6) التحليل الوصفي لأسئلة المتغير التابع

النتيجة	S - Deviation	Mean	فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية
موافق	1.28	3.52	تتوافق الإيرادات الضريبية المحققة مع الإيرادات الضريبية المقدرة في الموازنة العامة السنوية للدولة.
موافق	1.50	3.56	يتم الأخذ بعين الاعتبار توشي العناية المهنية الكافية في عملية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
موافق	0.90	3.61	يتم إنجاز أعمال التدقيق الضريبي بشكل يجعل مدة الدورة الضريبية تنصف بصغر كافة مراحلها.
موافق	1.16	3.97	يتم إنجاز كافة الإقرارات الضريبية المقدمة من المكلفين سنوياً وبشكل طوعي.
موافق	1.06	4.01	يقوم المدقق الضريبي في الدائرة على تطوير أساليب اعتماده على أدلة وقرائن الإثبات في إعداد تقريره الضريبي.
موافق	1.08	4.09	يقوم المدقق الضريبي في الدائرة بتطوير أسلوبه في إعداد تقريره وصولاً إلى إبداء رأيه الفني المحايد.
موافق	1.02	4.13	تنصف نسبة التحصيلات الضريبية من الإيرادات المقدرة السنوية بالتزايد.
موافق بشدة	0.91	4.31	يقوم فريق التدقيق الضريبي في الدائرة على تخفيض قضايا المنازعات الضريبية.
موافق بشدة	0.84	4.55	يتم التخطيط لعملية التدقيق في الدائرة والإشراف عليها ووضع خطة عمل لها.
موافق بشدة	0.74	4.65	هناك مستوى من الالتزام الطوعي لدى الموظفين في الدائرة من خلال الحصول على الإقرارات الضريبية الصحيحة.
موافق	0.48	4.04	نتيجة المحور كامل

يعرض الجدول (6) التحليل الوصفي للإجابات عن أسئلة المتغير المستقل (فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية)، ويتضح من الجدول أن أدنى بند ترتيبياً فيما يتعلق بمتوسط الإجابات فيه هو البند الذي ينص على "تتوافق الإيرادات الضريبية المحققة مع الإيرادات الضريبية المقدرة في الموازنة العامة السنوية للدولة"، بينما كان أعلى بنداً هو البند الذي ينص على "هناك مستوى من الالتزام الطوعي لدى الموظفين في الدائرة من خلال الحصول على الإقرارات الضريبية الصحيحة"، وقد حصل هذا المحور بالمجمل على متوسط حسابي مقداره (4.04)، وحسب مقياس (ليكرت) الخماسي تكون نتيجة هذا المحور هي (موافق)، وتعود هذه النتيجة إلى الجهد الذي يبذله المدققين الضريبيين في أداء عملهم على أحسن وجه في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، ولا بد من الإشارة إلى أن قيمة الانحراف المعياري للمتغير التابع قد بلغت (0.480) والتي تشير إلى مدى تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي البالغ مقداره (4.04) والناجمة عن اختلاف إجابات أفراد عينة الدراسة

عن أسئلة المتغير التابع، والمتمثل بفاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

تلخيص نتائج التحليل الوصفي لمحاو الدراسة الرئيسة

الجدول (7) تلخيص نتائج التحليل الوصفي لمحاو الدراسة الرئيسة

النتيجة	S - Deviation	mean	المحاو المستقلة
موافق بشدة	0.62	4.29	الخبرة العلمية والعملية للعاملين على النظام
موافق بشدة	.470	4.25	مدى توفر متطلبات النظام الإلكتروني المطبق.

يعرض الجدول (7) مجمل النتائج لمحاو الاستبانة المتعلقة بالمتغيرات المستقلة للدراسة، وقد قام الباحث بإعادة ترتيب هذه المحاو داخل الجدول معتمداً على قيم متوسطات الإجابات فيها من الأعلى إلى الأدنى، وبناء على ذلك يلاحظ توفر الخبرة العلمية والعملية للعاملين على النظام، حيث يلاحظ أن أكثر بند يتوفر في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، هو الخبرة العلمية والعملية للعاملين على النظام، حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي فيه تساوي (4.29) بنتيجة موافق بشدة، ويليه توفر متطلبات النظام الإلكتروني المطبق، حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي فيه تساوي (4.25) بنتيجة موافق بشدة.

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة Ho₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات المحاسبية في فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

ولغرض إثبات أو نفي الفرضية العدمية الرئيسة استعان الباحث باختبار الانحدار المتعدد، وذلك بالاعتماد على توزيع Fisher (F) من أجل الحكم على مدى امتلاك نموذج الدراسة ككل للقوة التفسيرية وملائمته في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع؛ حيث يجب أن تكون قيمة (F) المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية لقبول النموذج، كما تم الاعتماد على قيمة (T) المحسوبة لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، فلرفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة يجب أن تكون القيمة المطلقة لـ (T) المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (Sig) أقل من 5%، كما تم أيضاً الاعتماد على قيمة معامل التحديد (**Adjusted R Square**)؛ وذلك من أجل الإشارة إلى مدى دقة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع.

جدول رقم (8) نتائج اختبار الانحدار المتعدد

$ETA = \beta_0 + \beta_1 * AESR + \beta_2 * SPEWS + e$				
Model	B	Coefficients	T	Sig
Constant	1.378	3.832	0.000
AESR	0.483	0.472	6.501	0.000
SPEWS	0.142	0.183	2.521	0.013
F test Model= 28.617			Sig F= 0.000	
Adjusted R Square= 0.280			R= 0.539	

حيث تشير (AESR) إلى توفر متطلبات النظام، وتشير (SPEWS) إلى الخبرة العلمية والعملية، وتشير (ETA) إلى فاعلية التدقيق الضريبي. يبين الجدول رقم (8) نتائج اختبار الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة بكل من (توفر متطلبات النظام، والخبرة العلمية والعملية) وبيان أثرها في المتغير التابع (فاعلية التدقيق الضريبي)، ويلاحظ من الجدول أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (28.617) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (3.99)، مما يشير إلى تمتع النموذج المقترح بالملائمة والقوة التفسيرية العالية، ويساند هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية (Sig F) التي كانت أقل من (5%) والبالغة (0.000)، وعليه يتم رفض الفرضية الرئيسية العدمية وقبول الفرضية البديلة؛ أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات المحاسبية المتمثلة بكل من (توفر متطلبات النظام، والخبرة العلمية والعملية) مجتمعة على فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، ويشير ذلك إلى أن توفر متطلبات نظام معلومات محاسبي لتنظيم الأعمال في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، وتوفر الخبرة الكافية لدى العاملين على النظام يقود إلى الارتقاء بفاعلية التدقيق الضريبي، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى المزاي التي تحققتها التكنولوجيا في عالم الأعمال، والتي تقوم على معالجة البيانات، وإنتاج معلومات من خلال التعامل مع كم هائل من البيانات والمعلومات التي يحتاج تخزينها ومعالجتها وتجهيزها إلى وقت وجهد كبيرين، وعليه فإن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية يرتبط بشكل إيجابي بإنتاج معلومات محاسبية كبيرة بسرعة ومصداقية، الأمر

الذي يؤثر إيجاباً في فاعلية التدقيق الضريبي، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من (Dimitra et al., 2015) و (Altarwneh et al., 2015) و (AlFrijat, 2013). كما يتضح من نتائج اختبار الانحدار المتعدد أن قيمة معامل التحديد (Adjusted R Square) قد بلغت (0.280) والتي تشير إلى مدى الدقة في تفسير المتغير التابع (فاعلية التدقيق الضريبي) من خلال المتغيرات المستقلة المتمثلة بكل من (توفر متطلبات النظام، والخبرة العلمية والعملية) مجتمعة.

ولغرض قبول أو رفض الفرضيات الفرعية التابعة للفرضية الرئيسية قام الباحث بالاعتماد على مخرجات اختبار الانحدار المتعدد كما يأتي:

Ho_{1.1}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر متطلبات النظام في فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

يلاحظ من الجدول رقم (9) أن معامل الارتباط (Coefficients) قد بلغت قيمته (0.472) والتي تدل على وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغير المستقل والتابع مما يعني أن فاعلية التدقيق الضريبي تزيد بازدياد توفر متطلبات النظام، وفيما يتعلق بالقيمة المطلقة لـ (T) المحسوبة، فقد أظهرت نتائج الدراسة أنها قد بلغت (6.501) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (1.654) عند درجة حرية (175)، وبمساند هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية (Sig T) التي كانت أقل من (5%)، حيث بلغت قيمتها (0.000)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على رفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المطلقة لـ (T) المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند قيمة دلالة معنوية (Sig T) أقل من (5%)، وبالتالي فإن توفر متطلبات النظام يؤثر في فاعلية التدقيق الضريبي، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر متطلبات النظام على فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، ويشير ذلك إلى أن توفر متطلبات نظام المعلومات المطبق في دائرة ضريبة الدخل يؤدي إلى الارتقاء بفاعلية التدقيق الضريبي فيها، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن نظم المعلومات المحاسبية تؤثر في فاعلية التدقيق الضريبي؛ وذلك كما تم التوصل إليه في الفرضية الرئيسية، ومن جهة أخرى فإن نجاح أي نظام معلومات يتم وضعه يرتبط بشكل طردي مع توفر كافة متطلباته التي تشمل الأجهزة وشبكات الربط إضافة إلى توفر الحماية اللازمة للنظام وتوفر الصيانة المطلوبة بشكل مستمر، وعليه فإنه كلما تم الأخذ بعين الاعتبار توفر متطلبات نظام المعلومات المحاسبي المطبق في دائرة ضريبة الدخل، فإن ذلك يؤثر إيجاباً في أداء هذا النظام، وبالتالي التأثير في فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (AlFrijat, 2013).

Ho_{1.2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة العلمية والعملية في فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

يلاحظ من الجدول رقم (9) أن معامل الارتباط Coefficients قد بلغت قيمته (0.183) والتي تدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغير

المستقل والتابع؛ مما يعني أن فاعلية التدقيق الضريبي تزيد بازدياد توفر الخبرة العلمية والعملية للمدققين الضريبيين العاملين على النظام، وفيما يتعلق بالقيمة المطلقة لـ (T) المحسوبة فقد أظهرت نتائج الدراسة أنها قد بلغت (2.521) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (1.654) عند درجة حرية (175)، ويساند هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية (Sig T) التي كانت أقل من (5%) حيث بلغت قيمتها (0.013)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على رفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المطلقة لـ (T) المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند قيمة دلالة معنوية (Sig T) أقل من (5%)، وبالتالي فإن توفر الخبرة العلمية والعملية يؤثر في فاعلية التدقيق الضريبي، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية، وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة العلمية والعملية في فاعلية التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، ويرى الباحث أن السبب في ذلك قد يعود إلى أن أحد أهم شروط نجاح أي نظام الحرص على توفر الخبرة الكافية لدى العاملين عليه في التعامل مع هذا النظام؛ وذلك لضمان إنجاز أعمالهم على النظام بسهولة وبشكل صحيح، سواء كان ذلك من خلال توفير كتيبات إرشادات أو بتدريب الموظفين أو إعطاؤهم دورات للعمل على النظام، الأمر الذي يفسر الأثر الحاصل بين توفر الخبرة العلمية والعملية في النظام وفاعلية التدقيق الضريبي، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من (AlFrijat, 2013) و(الحايك، 2007). وبناء على مناقشة اختبار فرضيات الدراسة، تمكن الباحث بالاعتماد على جدول رقم (12) من وضع معادلة انحدار خطي لمتغيرات الدراسة المستقلة بهدف التنبؤ بفاعلية التدقيق الضريبي على النحو الآتي:

$$ETA = 1.378 + 0.483 * AESR + 0.142 * SPEWS + e$$

ETA: فاعلية التدقيق الضريبي.

AESR: توفر متطلبات النظام.

SPEWS: الخبرة العلمية والعملية.

توصيات الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها:

1. ضرورة الحرص على تحسين مستوى كل المدققين في دائرة ضريبة الدخل من خلال تزويدهم بالمعرفة الكافية بالمعايير المتعلقة بتدقيق النظم المحاسبية الحديثة من خلال التدريب بشكل دوري.
2. إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث التي تتناول جانب التدقيق الضريبي تعتمد على المقارنة بين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن ودوائر ضريبية لدول أخرى.
3. ضرورة زيادة الاهتمام بتحسين فاعلية التدقيق الضريبي من خلال استخدام نظم المعلومات المحاسبية؛ وذلك لما لها من دور في تعزيز سرعة العمل والكفاءة في إنجاز المهام.

4. ضرورة المحافظة على فاعلية أنظمة المعلومات المحاسبية في دائرة ضريبة الدخل وصيانتها وتحديثها بشكل مستمر؛ لضمان استمرار عملها ومواكبتها لأفضل التقنيات في هذا المجال.
5. العمل على متابعة ربط النظام المطبق في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية مع الأنظمة الأخرى في الحكومة الإلكترونية، من خلال إعطاء صلاحيات الوصول إلى قواعد بيانات لدوائر حكومية أخرى تساعد على التسهيل من عمل المدقق الضريبي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

1. أبو لين، عثمان (2017) أثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الحد من التهرب الضريبي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عمان العربية.
2. الجنابي، عامر و الجزاري، إبراهيم (2018) أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري للنشر، الأردن.
3. جل، إدمون، (2010). مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
4. الحايك، محمد، (2007). العوامل المؤثرة على رقابة ديوان المحاسبة في بيئة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت.
5. خداهش، حسام الدين، وصيام، وليد. (2003). مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق الكبرى في الأردن، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، 30(2). 279-290
6. دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. (2014). الكتاب السنوي، وزارة المالية.
7. دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. (2015). دليل التدقيق، وزارة المالية.
8. رجم، خالد (2018). نظام المعلومات، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد التكنولوجيا، جامعة ورقلة.
9. الشبيل، عون والمومني، محمد. (2013). أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مهام مدققي ديوان المحاسبة الأردني في تعزيز المساءلة والشفافية (دراسة ميدانية)، المنارة، 19(4). 325-359
10. العقيلي، رهدف (2022). أثر فاعلية أنظمة المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية في تحسين التدقيق الضريبي: الدور المعدل لرأس المال البشري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

11. الأقرع، حمزة (2017). أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الضريبي من وجهة نظر مدقق ضريبة الدخل في الأردن، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة البلقاء التطبيقية
12. قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014.
13. قضاة، غسان، (2010). أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية: دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
14. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (2014)، مفاهيم التدقيق المتقدمة، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المملكة الأردنية الهاشمية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Al_Frijat, Y. S. (2013). The Impact of Accounting Information Systems used in the Income Tax Department on the effectiveness of tax audit and collection in Jordan. Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences, 5(1), 19.
2. Altarwneh, H., Altarawneh, M., & Alobisat, F. (2015). The Impact Of Computer Information Systems In The Reduction Of The Tax Evasion/Exploratory Study In Jordanians Firms. Journal of Theoretical and Applied Information Technology, 78(1), 9.
3. Brouno, S. & Feld, Y. (2012), "The tax authority and the taxpayers, an exploratory analysis", Accounting and Business Research, Vol. 27, No.3, p: 91-121.
4. Dimitra, D. Sorros. I., Karagiorgou, D., & Ioannis, D. (2015). Tax audit effectiveness in Greek firms: Tax auditor's perceptions. Journal of Accounting and Taxation, 7(7), 123-130.
5. Laudon, K., & Laudon, J. (2002). Organization and Technology in the Networked Enterprise. 4th Edition, Printice Hall, New Jersey.